الأوضاع العامة للقدس

في ظل الإدارة العثمانية

د. محمود عامر

جامعة دمشق-قسم التاريخ

نتناول في هذه الدراسة أوضاع القدس في ظل الإدارة العثمانية من الناحية الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، من أجل دراسة إدارتها وكيفية معاملتها، وعلى الرغم من المكانة الدينية التي تحظى بها، ومحاولة العثمانيين الاهتمام به وإدارتها إدارة مميزة. ومما يذكر أن العثمانيين لم يسعوا إلى جعل فلسطين ولاية ممتازة، كما أنهم لم يمنحوها كبقعة جغرافية صفة إدارة خاصة بها، كما فعلوا في بعض المناطق العربية، التي خضعت لنفوذهم بل قسموها إلى أقضية وألوية ملحقة بولايات بلاد الشام أو بيروت. وقد جعلت القدس ولاية ممتازة في عام 1873م، حيث ربطت باستنبول. وكانت القدس قد شهدت منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر تغيراً إدارياً، فقد ألحقت بصيدا ثم ألحقت بولاية الشام[1]، ولم نعثر في دور البحوث التركية على ما يدل على اتباع العثمانيين لمنهج إداري ثابت فيما يتعلق بفلسطين ومدنها. فلقد جعلت غزة ولاية مستقلة في الربع الأول من القرن السابع عشر، ثم ألحقت فيما بعد بالقدس التي كانت ولاية ممتازة، وفي منتصف القرن الثامن عشر صدر فرمان سلطاني يقضي بإعادتها إلى ولاية القدس باسم "قائمقامية غزة" وفي أحيان كثيرة ربطت بالشام لفترات قصيرة أو بمتصرفية القدس أحيانا أخرى، كما جعلت صيدا ولاية منفصلة وألحقت بها بعض المدن، وجعلت عكا صنجقا وربطت بها حيفا وطبرية والناصرة، أما القدس فقد دأب العثمانيون على الاحتفاظ بها كمتصرفية وألحقت بها يافا وغزة وخليل الرحمن[2].

وبحثنا يتناول القدس كمتصرفية ممتازة منذ خضوعها للسيطرة العثمانية سنة 1517م، مع دراسة التطورات التي شهدتها خلال السيطرة العثمانية، ولا سيّما في القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومعتمدين بصورة أساسية وكلية على دفاتر المهمة والوثائق والسالنامات. ولعل من نافلة القول التنويه بأهمية القدس ومكانتها الدينية، حيث لم تحظ أي مدينة في العالم كما حظيت القدس من اهتمام، وفي الوقت نفسه فقد شهدت تنافساً وصراعاً تميزت به عن غيرها من مدن العالم. والجدير بالذكر، أن العثمانيين نظروا إليها من الناحية الدينية فقط، متجاهلين موقعها الجغرافي وأهميتها الاستراتيجية، كما أنهم لم يدركوا مضمون التنافس الدولي المتزايد عليها، ولا سيما في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وعدوا الامتيازات التي منحوها للقوى الأوروبية حيال القدس نوعاً من التسهيل التجاري لإقامة علاقات ودية مع بعض القوى الأوروبية ضد قوى أوروبية أخرى، وتجاهلهم التطورات الدولية والمستجدات التي أفرزتها المتغيرات الرئيسية للعصور التاريخية، انعكس سلباً على القدس خاصة والبلاد العربية عامة، وتحملت القدس عبء الامتيازات وما نتج عنها[3].

خضعت فلسطين للسيطرة العثمانية بعد احتلال السلطان سليم الأول لمدينة دمشق في الثلاثين من تشرين الثاني سنة 1516م، والقدس بموقعها الجغرافي كانت بوابة للسيطرة على فلسطين. فنجاح الحملات العسكرية في السيطرة على القدس، يؤدي إلى سقوط كامل المدن الفلسطينية بأيدي الغزاة.

وإذا كان السلطان سليم الأول قد أحدث تغييراً في بعض النظم المملوكية المطبقة في سورية ومصر، فإن إصلاحاته الإدارية لم تلامس فلسطين كبقعة جغرافية. واقتصرت إصلاحاته في القدس على توسيع نظام الملة فيها، حيث أصبح بطريرك القسطنطينية مسؤولاً عن الأرثوذكس في آسية الصغرى واليونان وبلاد الشام[4]، وبتولي ابنه سليمان القانوني عرش السلطنة، منح البطريرك أحقية الإشراف التام وأحقية ترميم كنيسة القيامة[5]. وللتأكيد على

سلامة القدس الدينية، أصدر السلطان سليمان القانوني سنة 1537م فرماناً يقضي بمنع الإنكشارية من الدخول إلى القدس وأوكل مسألة الأمن وضبطه إلى مفرزة الضبطية التي تم اختيارها من عناصر إنكشارية متميزة حتى سنة 1590م، وقد عهد إلى مفتي الإسلام بانتقائها(6). واستمر الأمر حتى تولي السلطان مراد الثالث (1574-1594)، حيث أجاز للإنكشارية المشاركة في حراسة القدس. وفي سنة 1531م أمر السلطان سليمان بتجديد القلعة وترميمها، حيث غدت مقراً لمتصرف القدس مع جنده، كما أنشأ برجاً في الجهة اليمنى من باب الخليل. وفي سنة 1536م أمر ببناء سور يحيط بالقدس طول محيطه /4/كم واستمر بناؤه خمس سنوات وله سبعة أبواب وثلاثة أبراج للحراسة، وبلغت تكاليفه 300000 أقجة ذهبية(7)، كما أقام سبعة سبل للمياه وأقام ثكنة للجند خارج السور. وكلف 150 جندياً وعهد إلى ضيا بك بقيادتها وحراسة المدينة ومنع العربان من مهاجمة المدينة وكرومها ومراقبة الطرق المؤدية إليها، كما كلف ستين متصوفاً بخدمة قبة الصخرة بعدما أمر بتجديدها وإحضار الكساء لها من الحرير الهندي الأخضر مع مئة وخمسين متراً من السجاد العجمي(8)، وأعفى سكانها من الضرائب لمدة ثلاث سنوات، كما أمر ببناء مسجد سنة 1537م مكان كنيسة الصعود، وعهد إلى آل أبي غوش بحراسة الدرب السلطاني ما بين القدس ويافا وسمح لهم بأخذ الضريبة من الزوار والعوائد من العربان الراغبين بزيارة القدس أو بيع منتجاتهم فيها(9)، وأمر بصك النقود باسمه. أما مسألة فض المنازعات داخل المدينة، فقد عهد إلى القاضي بحلها يساعده مفتي حنفي، وأمر بتشكيل محكمة مؤلفة من المتصرف والقاضي الحنفي والمفتي ونقيب الإشراف وإمام مسجد الأقصى وراهب كنيسة القيامة، يترأسها القاضي الذي تمتع بصلاحيات واسعة، مهمتها فض المنازعات بين الطوائف. وعهد إلى المحتسب بمراقبة الأسواق وتحديد الأسعار ومعاقبة التجار الذين يتلاعبون بالأسعار أو يعمدون إلى خلط المواد وغشها(10).

ولم يسمح لأي شخص ممارسة الحمالة ما لم يحصل على إذن مسبق من القاضي، كما كلفت مفرزة من "سرحاقولو" (حرس الحدود) بحراسة السور والإشراف عليه، وقد أقيم لها بناء خاص في وسط الأحياء القديمة وعين ثلاثة من قادة الليون، يشرف الأول على المناطق الإسلامية والثاني على المناطق المسيحية والثالث على الأماكن المقدسة والترب، ووضع تحت إمرة كل منهم مجموعة تتراوح بين 13-15 شخصا. وخصص لنظافة المدينة قائدا يسمى "قائد الزمبيل"، يعاونه عدد من الموظفين للإشراف على نظافة المدينة. أما الفاحص فمهمته تسليم الخارج على القانون ومثيري الشغب والهاربين من الخدمة العسكرية والمتهربين من دفع الضريبة أو البدل العسكري إلى القاضي، ليقدموا بعدها إلى محكمة المتصرفية. وللفاحص حق طلب النجدة من القوات النظامية العاملة داخل السور أو من قائد الإنكشارية المتمركزة خارج السور، وخصّص للقائد الفاحص مفرزة من المدنيين يتراوح عددها بين 30-50 شخصاً وكلهم من أبناء المدينة أو الأقضية المجاورة، وقد رفض الأتراك العمل في هذه المهمة، لأنها بنظرهم ليست من الأعمال الشريفة[11]. ولم تعرف مدينة القدس نظام البلديات حتى سنة 1863م، حيث شكلت هيئة محلية صغيرة وذات صلاحية محدودة، وو ارداتها ضئيلة لم تزد عن 500 ليرة عثمانية في السنة. وفي سنة 1875م أقرت الدولة العثمانية قانون انتخاب البلديات. وكان متصرف القدس مخولاً بتعيين رئيس البلدية، ويعد عبد الرحمن الدجاني أول من تولاها ومن ثم تولاها أفراد عائلة الحسيني والعلمي بالتناوب حتى سنة 1890م[12].

وبعد إعلان الدستور سنة 1908م، بلغت ميزانية بلدية القدس عشرة آلاف ليرة. وكانت بلدية القدس تجمع وارداتها من الضرائب ورخص البناء والخدمات العامة[13]، ولم تكن الأبنية التَي تبنى خارج السور خاضعة لها، ولهذا امتد البناء بشكل واسع وعشوائي. وفي سنة 1863م شملت صلاحيتها الأبنية داخل السور وخارجه.

التنظيم الإداري لمدينة القدس:

لم يعمد العثمانيون إلى جعل فلسطين ولاية كغيرها من الولايات العربية الأخرى، بل قسموها إلى ألوية مستقلة أو ملحقة ببيروت، في حين جعلوا القدس عاصمة فلسطين صنجقاً "سجنقا" مستقلاً وألحقوا به أربعة أقضية هي:

1-قضاء القدس: ويضم مدينة القدس وتتبعه أربع نواح و126 قرية.

2-قضاء يافا: ويشمل مدينة يافا ويتبعه ثلاث نواح و51 قرية.

3-قضاء الخليل: ويشمل مدينة الخليل ويتبعه ناحيتان و52 قرية.

4-قضاء غزة: ويشمل مدينة غزة ويتبعه ثلاث نواح و57 قرية[14].

وقد عيّن متصرف برتبة بك، يساعده نائب برتبة بكباشي وقاض حنفي ومفت ونقيب الأشراف، ويكّون هؤلاء مجلس المتصرفية. كما خوّل قائد الإنكشارية المتمركزة خارج السور حضور الاجتماع بوصفه القائد الشرفي لقوات الضبطية، وبما أن النزاعات الطائفية والاضطرابات كثيرة، فقد تمتّع قائد القوات الإنكشارية بمكانة بارزة لدى مجلس المتصرفية، ولا سيما لدى إمام مسجد قبة الصخرة وراهب كنيسة القيامة. وفي مطلع القرن الثامن عشر أنيطت مسألة حفظ الأمن داخل السور بالقوات الإنكشارية. وفي سنة 1641م سمح للشبان المسيحيين الانخراط في صفوف الضابطية، أسوة بالشبان المسلمين، الذين شكلوا الغالبية العظمى، كما أن انتقال البطريرك من القسطنطينية إلى القدس منح الحجاج الأوروبيين وجالياتهم فرصة مراجعته متذرعين بتعرضهم لمضايقات عديدة. كذلك فإن وجود الأسر العريقة في القدس منح المدينة ديمقراطية افتقرت إليها سائر البلدان. أما بقية الأقضية مثل غزة ويافا والخليل فقد كُلفت الإنكشارية بالمحافظة على الأمن فيها، وعيّن على كل قضاء قائمقام يساعده قاض ومفت[15]. وبما أن غزة كانت تتسبب في إثارة الاضطرابات

وتقلق الإنكشارية فقد فصلت عن متصرفية القدس، وألحقت لفترة قصيرة بالشام وتارة أخرى بصيدا، ولا نملك معلومات دقيقة عن سنوات فصلها. فتاريخ نعيما يفيد أنها ألحقت بولاية مصر ما بين سنتي 1640-1675م وما بين سنتي 1750-1775م[16]، أما يافا والخليل فقد ظلتا مرتبطتين بمتصرفية القدس. وفي سنة 1671 جعل بئر السبع قضاء وربط بالقدس وربطت به قبائل عزازمه وجبارات وترابين وحناجرة. وعين آصف بك قامقاماً عليه، ومحمد سعيد أفندي نائباً له، وكلفت مفرزة من الإنكشارية بضبط الأمن فيه، كما جعلت الناصرة قضاء وألحقت بالقدس. وعين فوزي مكي أفندي قائمقاماً عليه وعبد الغني أفندي نائباً له[17]. أما قضاء الخليل، فقد أسندت قائمقاميته إلى العرب، ولا سيما في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، وكان مجلس متصرفية القدس يقترح إسناد القائمقامية إلى شخصية عربية. وفي أحيان كثيرة، كان البطريرك يتدخل لدى استنبول لتعيين شخصية محلية على قضاء الخليل. والجدير بالذكر أن البطريرك لم يتمسك بهوية الشخص المعين عليها[18].

شهدت القدس خلال تاريخها تزايداً بشرياً ملحوظاً، وأجبر الوافدون على السكن خارج السور. وبمرور الزمن، اتصل البناء ببعضه وأطلق على الأحياء الجديدة اسم القدس الجديدة، والمنازل القديمة اسم القدس القديمة، ولا سيما في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، فأجبرت الدولة على إقامة ثلاثة أبراج مراقبة وثكنة وثلاث مخافر للجندرمة (الضبطية) خارج السور، ومنع العربان من الاستيطان في قضاء القدس لقيامهم بمهاجمة زوار المدينة، فأقيمت نقاط مراقبة ما بين الأقضية لحماية القرى من الهجمات البدوية. وتُعّد القبائل العامرية وقبائل آل غوش من أكثر القبائل شراسة، فقد تجرأتا لأكثر من مرة على مهاجمة ضواحي القدس ومنعتا الملتزمين والجباة من تحصيل الأموال واتفقتا مع قبائل السلط وعجلون لبيع ما لديها من غنائم[19]. وكانت القبائل تغتنم اضطراب الأوضاع داخل السور، والجدير بالذكر أن

التزايد السكاني والتنافس التجاري داخل المدينة وخارجها لم يكن يتعدى إطار المنافسة الاقتصادية. ويذكر بعض المؤرخين أن التنافس لم يتطور بشكل علني إلا بعد دعوة نابليون لليهود. وبحدوث حرب القرم 1853-1856، أخذت المنافسة طابعاً عدائياً، أسهمت القنصليات الأوروبية والامتيازات التي منحت لها في تفاقمها واتساع دائرتها.

لم تول الدولة العثمانية اضطرابات القدس اهتماماً كبيراً، واستمرت في إرسال ولاتها إلى القدس. وبالرجوع إلى دفاتر الإفتاء والقضاء لم نعثر على ما يثبت تعيين قاضيين حنفي وشافعي في قضائي القدس، والخليل. وكانت متصرفية القدس وقفاً على ولاة من الروميلي والأناضول، ومُنح قاضي القدس الحنفي صلاحيات واسعة حيث عُدّ الحاكم الفعلي للمتصرفية[20].

وفي سنة 1585م، عُيّن البحري حسن شلبي قاضياً على مدينة القدس لمدة سنتين. وبعد سنة من تعينه، توفي ودفن في مدينة طرابلس في منطقة البحرية، ودُوّن على قبره أبيات من الشعر يشير فيها إلى مذهبه الحنفي. وفي سنة 1587م، عُيّن محمد أفندي ثم أحيل إلى المعاش فطلب من استانبول السماح له بالإقامة في القدس مدى الحياة. وقد استجيب لطلبه، فخلفه في تولي القضاء عبد الله أفندي ثم أعيد ثانية. وفي سنة 1593 عُيّن شجاع أفندي، وفي سنة 1596م عُيّن عبد الحليم أفندي وفي سنة 1605م عُيّن عبد الكريم أفندي، وبعدها نقل إلى قضاء مكة والمدينة، حيث توفي بعد سنة ودفن فيها. وفي سنة 1608م، عُيّن اكرم أفندي، وفي سنة 1616م عُيّن محمد أفندي ومنها نقل إلى قضاء أيوب باشا في استانبول. وكان قضاة القدس يمنحون ستين أقجة يومياً وسكناً مجاناً[21].

أما الوظائف الأخرى التي أوجدها العثمانيون في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فهي على النحو التالي:

1-رئيس محكمة الحقوق. 2-المحاسبة. 3-مدير التحريات. 4-رئيس المحكمة الجزائية. 5-مدير المعارف. 6-مدير الأمور الأجنبية. 7-مدير الأراضي. 8-مأمور الدفاتر الخاقانية. 9-مدير دائرة الأوقاف، إضافة إلى وظائف أخرى[22].

أما أوضاع القدس الإدارية بعد عهد التنظيمات فكانت على النحو التالي:

-عُهدَ إلى السيد الدرداء بمتصرفية المدينة، وإلى محمد أبو سعود رئاسة مجلس الشورى الذي يضم عدة شخصيات محلية، من علماء وفقهاء القدس. وتفيد بعض المصادر التركية، أن مجلس الشورى اقتصر فقط على العائلات الارستقراطية، كما عُيّن محمد علي الحسيني نقيباً للأشراف، وعُيّن احمد مراد آغا قائداً لحامية القلعة، المؤلفة من أربعة وخمسين جندياً من المدفعيين وستة أنفار اسطاوات، ومُنحَ راتباً شهرياً قدره ألف قرش وخمسة أقق خبز يومياً وعليقتين شعير، وحُدّد لكل أوسطة 200 قرش شهرياً وأوقه ونصف خبز يومي ولكل جندي ثمانين قرشاً شهرياً ونصف أوقة خبز يومي[23]. وعُيّن محمد درويش وكيلاً للعساكر السلطانية براتب شهري قدره /1000/ قرش، وعُيّن الشيخ إبراهيم آغا ناظراً على الأخبار للعساكر السلطانية. ومُنحَ خليل بك الصالح ترجمان محكمة القدس رطلان خبز كل يوم[24]. والجدير بالذكر، أن الدولة العثمانية وسعت الجهاز الإداري وأدخلت عليه تعديلاً جذرياً بعد خروج قوات محمد علي باشا منها، كما سعى السلاطين لإقامة آثار تخليداً لذكراهم. وفي الوقت نفسه، شهدت القدس اهتماماً أوروبياً ملحوظاً، تمثل من خلال زيادة موظفيهم في القنصليات العائدة لهم. وقد أسهم هذا التزايد في تفاقم الأحداث وتعرض الأهالي لمضايقات كثيرة. وعلى الرغم من ذلك، فالدولة العثمانية لم تحاول إيقافها أو الحد منها، لأن قواتها عاجزة عن ضبط وربط الأمن. فأعدادها لا تزيد عن ثمانمائة جندي وسيطرتها لا تتعدى أسوار القدس، أما ضواحي القدس والقرى المحيطة بها بقيت عرضة لهجمات البدو..

النشاط الاقتصادي:

لا تشكل الزراعة المصدر الأساسي لسكان مدينة القدس، لأن زراعتها تعتمد بالدرجة الأولى على مياه الأمطار. فمساحة القدس لا تزيد عن /20199/ دونماً، منها /868/ دونماً داخل السور[25]. يضاف إلى ذلك، أن مياهها قليلة وينابيعها محدودة، وهي تخلو تماماً من الأنهار، وموقعها ما بين البحر الميت شرقاً والبحر الأبيض المتوسط غرباً، وارتفاعها عنهما ما بين 2500-3800 قدماً، منحها هواء عليلاً وصيفاً لطيفاً. وقد أولى العثمانيون مياه القدس أهمية كبرى، حيث أمر السلطان سليم بإقامة سبعة سبل للمياه وأنشأ بركة السلطان ما بين الخليل وبيت لحم سنة 1537م. وكانت أوامره السلطانية تقضي بحراسة المياه ومنع احتكارها من أي جهة أو قوة[26]. وفي سنة 1622م، جددت عمارة سبيل الشعلان وشقت قناة عرفت بقناة السبيل وبنوا قلعة على طريق الخليل لحماية بركة سليمان لتأمين وصول الماء إلى القدس[27].

وفي سنة 1812م عمرت قناة ماء من قبل متسلم القدس، وفي سنة 1856م جُدّدت من قبل كامل باشا. وفي سنة 1899م، احتفل بوصول مياه ارطاس إلى بَركة السلطان، حضره كبار رجال الحكومة وعلماء المدينة. وفي سنة 1900م صدر فرمان همايوني يقضي بترميم الأقنية[28]. وعلاوة على الحروب والصراعات داخل المدينة وخارجها، فقد تعرّضت مدينة القدس إلى عوارض طبيعية. ويذكر منها بعض المؤرخين والباحثين أن ندرة المياه في القدس مردّه إلى الزلزال الذي تعرضت له المدينة سنة 780ق.م، والذي يذكره يوسيفوس حيث قال: أنه شق الجبال فغارت الطرق واندكت الأبنية. ويليه زلزال 31ق.م، الذي أتى على عدد كبير من المواشي والأبقار ومات تحت الأنقاض قرابة عشرة آلاف شخص[29].

كما تعرضت من سنة 362م وحتى 1927 إلى أربعين زلــزالا، أشــدها زلزال سنة 712م وزلزال سنة 1138م الذي عم معظم الكرة الأرضية. كمـا أن مهاجمة الجراد لمزروعاتهم عرضها لمجاعات خانقة، فاتجه سكانها إلى العمـل بأعمال أخرى، منها السياحة والمهن الحرة والعمل فـي الدوائـر الحكوميـة. والقسم الآخر عمل بالزراعة والتجارة ومقالع الأحجار وأعمال البناء. وتـتركز زراعة سكان القدس بالدرجة الأولى على زراعة الزيتـون والعنـب والتيـن وغيرها[30].

وتفيد الأوامر السلطانية، أن السلطان سليمان القانوني أصدر أمراً سـنة 1545م، بتحويل 450 دونماً من أراضي القدس إلى كروم وبساتين معفاة مـن الضرائب لمدة عشر سنوات بدلاً من زراعتها بالحبوب والبقوليات، وخصّـص من أراضي صنجق القدس /430624/ دونماً لزراعة الشعير وقدّر المردود بـ /88890/ كيلة، سعر الكيلة الواحدة /18/ قرشاً، وخصّـص /47400/ دونمـاً لزراعة القمح وقدّر المردود بـ/972000/ كيلة، سعر الكيلـة الواحـدة /40/ قرشاً، وخصّص 10000 دونماً، لزراعة البقوليات، وقدّر المردود بـ/5000/ كيلة سعر الكيلة الواحدة /10/ قروش[31].

وفي سنة 1552م، أمر السلطان سليمان والي الشام بتأمين حاجة القـدس من الحبوب، وكلف محتسب القدس بدفع الضريبة من الحبوب وتأمين مخـازن لخزن الحبوب المرسلة إليها من دمشق، لأن القدس تعرضت إلى قحط الجـواد، أتلف مزروعاتها وتضايق الأهالي كثيراً. وإذا كانت الأوامر السلطانية تقضـي بإعفاء المدينة من الضرائب وتطالب الولاة بتأمين حاجتها من الحبـوب، فـإن الأقضية الأخرى أرهقت بالضرائب، ولا سيما في فترة الضعف، كما أن القدس لم تنج منها. فهناك ضَريبة المسقفات وهي من اختصاص بلدية القدس ولم تكـن صلاحياتها تتعدى المناطق داخل السور، وضريبة العشر تجبى مـن أصحـاب الأراضي والمزارعين وكانت تجبى بوساطة الملتزمين. وكانوا بغالبيتـهم مـن

أرباب الإقطاع. وقد حدثت مشاحنات كثيرة ما بينهم وبين الفلاحين لارتكابهم الظلم والقسوة في تحصيلها. وضريبة الأغنام وهي تجبى من الأغنام والجمال بنسبة قرش ونصف عن كل رأس، وفي سنة 1590م، زيدت إلى قرشين ثم زيدت إلى ثلاثة قروش، وفي سنة 1635م أصبحت خمسة قروش. أما عن الجمال، فيحصل عشرة قروش ثم زيدت إلى ثلاثة عشر قرشا و20 بارة. وأعفيت الخيل والحمير والثيران والجمال المعدة للحراثة. وفي سنة 1635م، أمر السلطان مراد الرابع بتحصيلها حتى عن الطيور والدواجن وأمر بتحريم زراعة التبغ وشربه وحرم شرب القهوة، أما ضريبة التصنيع، ففرضت على أرباب الصناعات وأصحاب المهن بنسبة أرباح كل منهم، وتُرك للمحتسب تقدير ذلك. وهناك ضريبة المعارف وضريبة العسكرية والبدل العسَكري والجزية وضريبة الغفر، وهذه الضريبة خاصة بالحجاج الذين يفدون إلى البلاد بقصد زيارة الأماكن المقدسة من يهود ونصارى. وذكرت لنا سجلات الإحصاء قيمة الواردات والمصروفات على صنجق القدس على النحو التالي:

مال الضريبة /3449151/ قرشاً، بدل عسكرية /142564/ قرشاً، بدل العشر /3627500/ قرشاً، بدل رسوم /900867/ قرشاً، واردات أمانة الإدارة /1840192/ قرشاً، ضريبة حاصلات متنوعة /356500/ قرشاً، المجموع /10316774/ قرشاً، أما قيمة المصروفات (المصاريف) فكانت على النحو التالي:

الأمور الداخلية /5126328/ قرشاً، لموظفي المالية (تحت بند أمور مالية)، /654964/ قرشاً للمحاكم الشرعية وقضاياها، /209680/ قرشاً للأمور التجارية، /144908/ قرش للخدمات، /199268/ قرشاً المجموع /6348640/ قرشاً. الباقي يرسل إلى الخزينة العامرة وتُقدَّر قيمته السنوية /3698134/ قرشاً. ازدادت أوضاع القدس سوءاً بتراجع الدولة العثمانية، وغدت حالتها الأمنية سيئة. فالإنكشارية فشلت في ضبط الأمن، ففي سنة 1684 قامت القبائل

بمهاجمة ضواحي المدينة ونهبت ما فيها وفُقدت المؤن من المدينة، فقدمت الشكاوي إلى السلطان، فأصدر فرماناً همايونياً إلى والي الشام، يأمره بشن حملات عسكرية ضد القبائل البدوية المجاورة لمدينة القدس(32).

أما صناعة القدس فكانت تقليدية ومحدودة، ولكنها تميزت بطابعها الأصيل ودقة تصنيعها واعتمادها بصورة رئيسة على الغزل والنسيج، وصناعة القاشاني (الكاشاني) والخزف والشمع والزيت وصناعة البلاط وقلع الأحجار وقطعها والقرميد وأدوات الزينة ذات الرموز الدينية، كما اشتهرت بمطاحن الحبوب حيث وُجِد فيها 85 مطحنة سنة 1570م وفي سنة 1890م، وُجِد بها /181/ مطحنة منها /95/ مطحنة عادية و/68/ مطحنة بخارية ووجد فيها /14/ معصرة زيتون. وفي سنة 1840م، قامت النمسا ببناء معصرة حديثة لعصر الزيتون ووُجِد بها ثلاثة معامل لصناعة الصابون. أما التقويم السنوي لسنة 1288هـ، فذكر أنه وجد في القدس /910/ دكاناً و141 مخزناً وأربعة حمامات وثلاثة خانات وأربع عشرة مطحنة وستة وعشرون فرناً ومعملان للصابون وتسع معاصر للزيتون(33).

أما ثروتها الحيوانية فضئيلة، ولا تلقى اهتماماً من السكان بسبب ندرة الأمطار وتوجه شبابها إلى ممارسة التجارة والعمل كأدلاء للسواح والزوار والقادمين لزيارة الأماكن المقدسة، على الرغم من أن الجبال المحيطة بالقدس تتسع لأعداد لا حصر لها من الأغنام والماعز. وقدمت لنا السجلات الإحصائية أن عدد قطعان الماعز /110049/ رأساً، الأغنام /105744/ رأساً، الجمال /9613/ رأساً، الأبقار /6019/ رأساً، الحمير /13000/ رأس، والبغال /8000/ رأس، الخيل /4900/ رأس، كما ربّوا الدجاج والحمام وغيرها من الطيور الداجنة(34).

واعتمد سكان القدس في تجارتهم على تجارة الخضر (كالبندورة، والقرع، والخيار والملفوف والجزر والبامية وسائره). وكانت معظم قرى

فلسطين تبيع منتجاتها الزراعية والصناعية في أسواق القدس لأنها سوق رائجة ومتنوعة. ففيها السوق الطويل لبيع الصحون والفناجين وآلات الطهي وأدوات المنزل، وسوق الحلاجين وسوق الغلال وسوق لبيع الحبوب والغلة وسوق الحرير وسوق البزارين، وهذه الأسواق يشرف عليها المحتسب الذي يدّون في دفتر خاص أسماء التجار وأصحاب الدكاكين. وللسوق خانات ومخازن لحفظ البضائع فيها. وجميع الأسواق مسقوفة بالعقود المقنطرة ومرصوفة بالبلاط النقي، ويعد سوق الغلال من أهم أسواق القدس وأكثرها ازدحاماً. وذكرت لنا السالنامات أنه وجد في القدس /910/ دكان و/14/ مخزناً وثلاثة خانات[35]. وقامت الدولة بشق الطرق ما بين القدس والأقضية الأخرى وأقامت مخافر لحماية القوافل التجارية المتجهة ما بين القدس وحوران وما بين القدس والجزيرة، ولا سيما السلط ومعان ووسعت مرفأ العقبة وأقامت به ترسانة لصناعة السفن. وبلغ طول الطرق في صنجق القدس /13.700/كم، وشُقّ في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ما يزيد عن 11.700كم[36].

النشاط الاجتماعي:

1- النشاط التعليمي:

حفلت القدس منذ الفتح الإسلامي بالمدارس واتسعت دائرتها في العهدين الأيوبي والمملوكي. أما في المرحلة العثمانية، فقد حُوِّلت معظم المدارس والتكايا والزوايا إلى المذهب الحنفي، وتجنبت الدولة العثمانية ممارسة سياسة الإكراه على السكان لتبديل مذهبهم أسوة بالولايات العربية. والتحّول الذي شهدته مدينة القدس مردّه الامتيازات التي منحت إلى دعاة المذهب الحنفي، فاندفع الكثيرون لتبني المذهب طمعاً بالحصول على الامتيازات، وبذلك غدت المدارس والزوايا القديمة عثمانية المنهج، ولم يعمد العثمانيون إلى تبديل أسماء تلك المدارس أو الزوايا. ومن أهم المدارس التي بنيت في العهد العثماني تكية

خاصكي سلطان[37]، ووّجِدت سبع مدارس إسلامية خصوصية وإحدى عشرة مدرسة حكومية للعرب من مسلمين ومسيحيين وسبع وثلاثون مدرسة خصوصية. وبعد سنة 1890م وجد لليهود تسع عشرة مدرسة ابتدائية، وبنى العثمانيون عدة مدارس للحديث وتعليم القرآن[38].

وفي سنة 1588م، قام محمد آغا باشا بإنشاء زاوية باسمه، مؤلفة من قاعة تدريس وغرفة للطعام وثلاث غرف للمنامة. وفي سنة 1596م أنشئ جامع المولوية لتعليم علوم القرآن تبرعت بدفع تكاليفه مولوية إزميت مع تقديم الطعام مجاناً في شهر رمضان من كل سنة. وفي سنة 1616م بنيت الزاوية النقشبندية، تبرعت بها دائرة أوقاف بغداد. وفي سنة 1637م، قام متصرف القدس علي آغا، ببناء قبة يوسف آغا تكريماً لوالده، الذي تولى قضاء بورصة لمدة ثمان سنوات وعلى فترات متقطعة[39]. كما عمد العثمانيون إلى تجديد الكثير من الزوايا والتكايا، ورمموا بعضها الآخر. وعلى الرغم من ذلك، لم نلمس أن العثمانيين حاولوا طبع مدارس القدس بالطابع العثماني أسوة بالمدن الأخرى، وتركوا الأمور تجري دون تدخل مباشر منهم. فغدت ساحة القدس الدينية والتعليمية مجالاً للتنافس على حساب مدينة القدس ومستقبلها، واقتصر تدخل العثمانيين على إعادة الجوامع التي حُوّلت في عهد الصليبين إلى كنائس. ووجد في ساحة الحرم ستة جوامع، وقُدِّر عدد الجوامع داخل السور وخارجه بثلاثة وعشرين جامعاً وزاوية[40]، وعدد الجوامع خارج السور سبعة جوامع، كما وُجِد في مدينة القدس خمس عشرة مئذنة، أربعة منها داخل الحرم وإحدى عشرة خارجه. أما الزوايا والتكايا فهي كثيرة، وقد أعِدت غالبيتها لاجتماع الدراويش من مختلف الطرق ونزول الغرباء من المسلمين الذين ينتمون إلى تلك الطرق. وتُعَدّ الزاوية المجيدية التي بنيت سنة 1849م في شمال ضريح النبي داود، من أكبر الزوايا وأكثرها ازدحاما[41].

كما اهتمت الدولة العثمانية بالمقابر والترب، وكلفوا قوات بحراستها ومُنِع الناس من الإقامة فيها. وأضاف العثمانيون إلى مسجد الصخرة مدارس وزوايا، وعهدوا إلى المتصوفين بخدمة القبة، وحرص سلاطين آل عثمان على الاهتمام بالمسجد الأقصى. ففي سنة 1561م، أمر السلطان سليمان بتعمير جانب منه وبنى مدرسة ودار للحديث وعلوم القرآن. وفي سنة 1817م أمر السلطان محمود الثاني بإعادة طلائه وكسائه ونقش اسمه على القبة من الداخل. وفي سنة 1874م، أمر السلطان عبد العزيز بوضع شبابيك مصنوعة من الفسيفساء، وأمر السلطان عبد الحميد باكسائه بالسجاد العجمي(42).

دأب العثمانيون على إرسال المدرسين والقضاة إلى القدس بصورة مستمرة، ومنحوا امتيازات كبيرة للراغبين بالذهاب إلى القدس للتدريس في المدارس أو لتعليم الحديث والقرآن في الزوايا والتكايا. ومُنح المدرس راتباً يومياً قدره /40/أقجة ومدرس علم الحديث والقرآن /50/ أقجة يومياً، والعالم المكلف بإدارة الزوايا السلطانية /60/ أقجة يومياً. وسُمِح لأصحاب الطرق ودعاتها بجمع التبرعات وإرسالها للقدس أو مكة والمدينة. وتقدم لنا السجلات الإحصائية كشفاً بعدد المدارس وطلابها على النحو التالي:

في سنة 1670م، بلغ عدد المدارس الابتدائية في مدينة القدس ثلاث عشرة مدرسة وعدد طلابها /186/ طالباً، وفي سنة 1700م بلغ عدد المدارس الابتدائية /28/ مدرسة وعدد طلابها /450/طالباً، إضافة إلى مدرسة رشدية وعدد طلابها /26/ طالباً. وفي سنة 1790م، بلغ عدد المدارس الابتدائية /50/ مدرسة وعدد طلابها /2400/ طالباً وعدد مدرسيها /90/ مدرساً ومدرسة، ومدرستان رشديتان وعدد طلابهما /150/ طالباً. وفي سنة 1900م، بلغ عدد المدارس الابتدائية /65/ مدرسة وعدد طلابها /4062/ طالباً، منهم /2408/ من الذكور و/1654/ من الإناث. وفي سنة 1913م، بلغ عدد المدارس الابتدائية /248/ مدرسة، وعدد طلابها /11586/ طالباً منهم /10828/ ذكوراً و/758/

إناثاً. وعدد المدارس الرشدية ثلاث مدارس وعدد طلابها /233/ طالباً. كما وجد مكتب للإعدادية عدد طلابه /86/ طالباً. أما المدارس غير الإسلامية، فبلغ عدد المدارس الابتدائية /96/ مدرسة وعدد المدرسين /232/ مدرساً وعدد الطلاب /4323/ طالباً. وعدد المدارس الرشدية أربع مدارس وعدد الطلاب /450/ طالباً، وبلغ عدد المدارس الإعدادية خمس مدارس وعدد الطلاب /104/ طالب[43].

وتوضح لنا السجلات الإحصائية أن مدينة القدس منذ القديم وحتى الآن كانت قبلة للمتعلمين حيث وُجِد فيها ما يزيد عن مئتين وخمسين مدرسة وهي ملك لجميع الأجناس والعناصر والأديان.

2-سكان المدينة:

إن مكانة القدس الدينية وموقعها الاستراتيجي أسهما في زيادة التوافد البشري إليها، سواء لأسباب دينية أم لأسباب اقتصادية، بسبب تجاهل العثمانيين لهذه الظاهرة وإسرافهم في منح الامتيازات. اتخّذ التنافس طابعاً طائفياً ثم قومياً وبالرجوع إلى سجلات الإحصاء التي أجريت من قبل الإدارة العثمانية، يتضّح لنا أن مدينة القدس وأقضيتها عامة شهدت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تزايداً بشرياً طفيلياً، أسهم في زيادة الصراعات التي اتخذت صبغة دينية. ولم يكن للطائفة اليهودية، والتي لم يتعد عددها /90/ يهودياً سنة 1535م أي دور غير العبادة. ولم يتطلعوا إلى أكثر من ذلك حتى ولادة المسألة الشرقية، حيث انبثق عنها فكرة الوطن الاستيطاني من قبل قادة بريطانية ومفكريها. ولم يقف السلطان عبد الحميد الثاني بثبات حيال التزايد اليهودي، فإن كان فرمان سنة 1882م يقضي بمنع الهجرة ويحرمهم من شراء الأراضي، فإنه تراجع عنه تدريجياً واستبدله بفرمان يقضي بالسماح لهم بالدخول والبقاء لمدة ثلاثة أشهر. وأجاز بناء ستة كنائس: اثنتين ليهود الاشكنازيم، وثلاث للسفراديم ومدرسة

للبنات، وثلاثة مستشفيات هي: مستشفى ولخ، ومستشفى روتشيلد، ومستشفى ميكورخوليم.

إن الامتيازات التي منحت منذ سليم الأول وحتى السلطان عبد الحميد الثاني أصبحت لدى الأوروبيين حقوق، وأي إنقاص منها يعني أن الأتراك اعتدوا على حقوقهم، وحرموهم من امتيازاتهم. فالثكنة العثمانية، التي قدّمها السلطان عبد المجيد إلى نابليون الثالث سنة 1855م، حُوّلت في سنة 1878م إلى كلية أكليركية، بعدما كانت مدرسة، وبعدها حولها جمال باشا سنة 1914م إلى كلية إسلامية وسماها كلية صلاح الدين، ثم حولها الإنكليز بعد سنة 1917م إلى مكتبة ومتحف.

وفي سنة 1636م سمح السلطان مراد الرابع للآباء الكرمليين بالسكن في حيفا وبنوا كنائس وأديرة على جبل الكرمل[44]. وفي سنة 1848 سمح لراهبات صهيون بالقدوم إلى بيت المقدس فبنوا مدرسة وكنيسة وميتماً، وفي سنة 1873م سمح لراهبات صهيون بالقدوم إلى القدس وسمح لهن ببناء مدارس، وفي سنة 1886م سمح لراهبات المحبة بالقدوم إلى القدس وبنوا دوراً للأطفال والأيتام والعجزة، وفي سنة 1888م سمح لراهبات السجود بالقدوم إلى القدس، وفي سنة 1890م سمح للأحباش ببناء دير الحبش، بجوار كنيسة القيامة فوق مغارة الصليب، هذه الامتيازات التي منحها سلاطين آل عثمان، كانت على حساب عروبة فلسطين، وعلى حساب سكان فلسطين الأصليين.

وما الامتيازات إلا نافذة استخدمتها أوروبة قاطبة تحت ستار الدين، هذا التزايد خلق في القدس جواً مهيئاً للصراع، لأن أرضيته صالحة لخلق صراعات ونزاعات[45].

وبالرجوع إلى سجلات الإحصاء العثمانية، يتضّح لنا أن إحصاء سنة 1580م قدّر عدد سكان القدس اثني عشر ألفاً، وإحصاء سنة 1605م قدر عددهم

180000 نسمة، وإحصاء سنة 1670 قدّر عددهم 45000 نسمة وإحصاء سنة 1790م ارتفع إلى 48000 نسمة[46].

ويذكر الإحصاء الذي أجراه محمد باشا حاكم القدس إن عدد سكان مدينة القدس بلغ 46000 نسمة ينتسبون إلى مختلف الأمم والطوائف، أما اليهود فلم تكن أعدادهم تزيد عن 150 نسمة، أما التقويمات السنوية لسنة 1288هـ/1871م. فتذكر أنه بلغ عدد المسلمين 1025 خانة والروم 299 خانة واللاتين 179 خانة والأرمن 175 خانة والكاثوليك 18 خانة والبروتستانت 116 خانة والأقباط 64 خانة والسريان /7/ خانات واليهود /600/ خانة[47].

أما سجلات الإحصاء لسنة 1895/1313م فتذكر عدد سكان صنجق القدس كالتالي:

كان عدد المسلمين 217.346 نسمة والأقباط 101 نسمة والروم 19070 نسمة والأرمن 825 نسمة والكاثوليك 505 نسمة واليهود /11.899/ نسمة والبروتستانت /785/ نسمة واللاتين /8355/ نسمة[48].

أما الدباغ فذكر في كتابه أن عدد سكان مدينة القدس بلغ /62.577/ نسمة استناداً إلى إحصاء سنة 1922م موزعين على النحو التالي:

المسلمون /13413/ نسمة المسيحيون /14699/ نسمة اليهود /33971/ نسمة الهنود /484/ نسمة و/10/ من أمم مختلفة[49].

شهدت مدينة القدس اهتمام السلاطين العثمانيين ولا سيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقد انتشرت الأبنية خارج السور بشكل واسع، حيث أجاز السلطان عبد المجيد لكل الراغبين السكن في مدينة القدس إقامة الأبنية، وحذا السلطان عبد الحميد حذوه. ووجه السلطان اهتمامه إلى إقامة منشآت حكومية ولا سيما في فترة الوالي رؤوف باشا الذي امتدت ولايته من (1876-1888م) وهو الذي أمر بإنشاء مشهد الحسين في عسقلان ورمّم الجامع

الكبير في غزة، وفي عهده كثرت هجرة اليهود إلى فلسطين وازدادت عمليات شراء الأراضي، فاحتج السكان على تزايد الهجرة اليهودية وشرائهم الأرضي، فوجه وجهاء القدس سنة 1891م عريضة إلى السلطات العثمانية وقعها /500/ من الأهالي يطلبون فيها منع الهجرة وشراء الأراضي من قبل اليهود، وتجلى دور السلطان في إصدار فرمان يحدد الهجرة اليهودية بزيارتهم للقدس لمدة ثلاثة أشهر فقط، وإذا لم يغادر اليهودي الأجنبي البلاد في نهاية الأشهر الثلاثة تقوم الحكومة بتسفيره وإبعاده، ومن ثم استجاب للضغط الأوروبي، فأمر بفصل قضاء الناصرة عن لواء عكا وإلحاقه بمتصرفية القدس، وفي سنة 1908م أعيد قضاء الناصرة لمتصرفية عكا رعاية لمصلحة أهله.

إن الأحداث التي شهدتها القدس في أوائل القرن العشرين مليئة بالحوادث المتشابكة، والتنويه بالضعف العثماني وتساهل السلاطين في منح الأوروبيين امتيازات، أسهمت في نقل القدس إلى ميدان التسابق الدولي والتنافس العالمي، ووضعت الأمة العربية بما تمتلكه من تراث حضاري وطاقات بشرية، أمام صراع حتمي ومصيري..

الهوامش والحواشي

1- دولة عثمانية سالنامة س. سنة 1269-ص 7و8 وســـالنامة ســنة 1272-ص70 وما بعد.

2- Nezaret-1 unumr-I Ticaret Ve Nafia s.4. ve. Unum 1 salnamesi s. 1290 v.e. 1298 s 80-81-82.

3- Ismail Uzun carsili: *Osmanli Tarihi*, Ankara, 1983 c.7.s.312

4- استانبول مفتلك دفتري نمره: 3 ص 18.

5- استانبول مفتلك دفتري نمره: 3 ص 19.

6- استانبول مفتلك دفتري نمره: 3 ص 34-35.

7- مالية مدور دفتري نمره: 11 ص 96-97.

8- Ismail Uzun carsili: *Osmanli Tarihi*: c.7.s. 234,241

9- Sam Mudevr defteri: Nr 16.s.28-29

10- Vakif Dergisi. Sayi 8.s.19-20

11- Ismail Uzun carsili: *Osmanli Tarihi* . c.7. 341-345

12- عارف العارف، *تاريخ القدس*، ص 218.

13- عمومي سالنامة، س سنة 1308-ص964-967.

14- أناضولك دفتري نمره: 23 ص96-97.

15- *تاريخ نعيما*، ج3، ص 318.

16- عمومي سالنامة، س سنة 1305-ص964-967.

17- قدس مسائل مهمة نمرة: 19 لف 2و3.

18- *تاريخ نعيما*، ج3، ص 405، أما عبد العزيز عوض فيقول في كتابه *(مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث)* أن القبيلة التي أثارت الشغب وأقلقت الدولة العثمانية وولاتها في متصرفية القدس فهي قبيلة التعامرة، التي تقطن في ضواحي القدس، بعكس ما ذكره نعيما في كتابه، ويؤيد جودت باشا في كتابه تاريخ جودت ج7 ما ذهب إليه نعيما ولم نعثر في دائرة المعارف الإسلامية التركية على ما يؤيد الطرفين، ولم تذكر دائرة المعارف أي اسم للقبائل التي تسببت في إثارة الشغب.

19 -اناضول قاضيلك دفتري: 9 بدون ترقيم.

20- Hadika, Tu-L adayik FI Tekmileti, s-sakayik. S. 591.

21- عمومي سالنامة، س سنة 1308-ص964-967.

22- مصطفى مراد الدباع: *بلادنا فلسطين*-بيروت-1976 ج10-ص35-36.

23- *المرجع السابق*-ص38.

24- *تاريخ القدس*، ص 191.

25- قدس مسائل مهمة-نمرة: 19 لف 4و5.

26- قدس مسائل مهمة-نمرة: 19 لف 4و5.

27- فرمان همايون رقم 4618 يلدز-تصنيفي كرتون رقم 118.

28- *تاريخ القدس*، ص227.

29- Nezareti umumri Ticaret ve Nafia s. 110

30- Nezaret-1 umumr-1 Ticaret ve Nafia s. 110

31- Nezaret-1 umumr-1 Ticaret ve Nafia s. 110

32- سجلات *الديوان الهمايوني*-جودت تصنيفي رقم 2336 لف 2 و3 و4- وانظر تاريخ جودت ج7، ص134.

33- *سورية سالنامة* س لسنة 1288-ص150.

34- Nezaret-1 umumr-1 Ticaret ve Nafia s. 110

35- *سورية سالنامة* س لسنة 1288-ص150.

36- Nezaret-1 umumr-1 Ticaret ve Nafia s. 110

37- Cahid Baltaci: *Osmanli Medresleri*: Istanbul. 1976 s. 13.

38- Cahid Baltaci: *Osmanli Medresleri*. S. 139

39- Atif Afendi: K.T.P. NR:NR 1280.s.11

40- Atif Afendi: s.12

41- Atif Afendi: s.12

42- Atif Afendi: s.29-30

43- Nezaret-1 umumr-1 Ticaret ve Nafia S. 83

44- Nezaret-1 umumr-1 Ticaret ve Nafia. S. 108

45- Ismail uzun carsili: *Osmanli Tarihi* c.8.s. 185.

46- Nezaret-1 umumr-1 Ticaret ve Nafia.s. 118.

47- *سورية سالنامة* س لسنة 1288-ص150.

48- نظات أمور تجارت ونافعة ص188-وورد هذا المصدر سابقا باللغة التركية.

49- مصطفى مراد الدباغ-*بلادنا فلسطين*-ج10-ص184.